### أكدوا أنه تسبب في زيادة أسعار تذاكر السفر وخسائر مادية للأسر والأهالي

# دعوات نيابية إلى إلغاء قرار تحديد نسبة عدد الركاب العائدين إلى البلاد

## الغانم : نطالب وزارة الصحة والإدارة العامة للطيران المدني بحل مشكلة تطبيقي «مناعة» و«كويت مسافر»

مرزوق الغانم

عبدالكريم الكندري

بدر الملا

حمد المطر

**كلي ثقة بالإخوة في الوزارة والإدارة بسرعة التحرك لتدارك تلك المشكلة التي تعترض الكثير من المسافرين**

**إيجاد آلية مشتركة لحل المشاكل التقنية والفنية ومراجعة الشهادات الصحية للمسافرين بشكل فوري في المطار**

**عبدالكريم الكندري:يجب على «الطيران المدني» إلغاء قرار تحديد نسبة عدد الركاب العائدين إلى البلاد**

**الملا:المسافرون الكويتيون بدأوا العودة للكويت ويجب على «الطيران المدني» مراعاة نسبة الركاب العائدين**

**المطر:«الطيران المدني» تتسبب في ارتفاع أسعار التذاكر بسبب قرار الـ 30 في المئة من مقاعد الطائرات**

دعا عدد من النواب الجهات المعنية إلى إلغاء قرار تحديد نسبة عدد الركاب العائدين إلى البلاد، والذي تسبب في زيادة أسعار تذاكر السفر وما تبعها من خسائر مادية للأسر والأهالي.

وطالب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وزارة الصحة والإدارة العامة للطيران المدني إلى حل مشكلة تطبيقي «مناعة» و«كويت مسافر».

وطالب الغانم الجهتين بإيجاد آلية مشتركة بديلة، يتم تطبيقها، في حال وجود مشاكل تقنية وفنية للتطبيقين، على أن تكون مهمتها مراجعة الأوراق الثبوتية والشهادات الصحية للمسافرين بشكل فوري في المطار حتى لا يتعطل المسافرون، أو يمنعوا من السفر أو الوصول إلى الكويت لأسباب لا ذنب لهم فيها، مضيفا: «كلي ثقة بالإخوة في الوزارة والإدارة بسرعة التحرك لتدارك تلك المشكلة، التي أصبحت مثار شكوى الكثير من المسافرين».

إلى ذلك، طالب النائب د. عبدالكريم الكندري «الطيران المدني» بإلغاء قرار تحديد نسبة عدد الركاب العائدين على متن الرحلات مثلما هو معمول به أثناء المغادرة، لما يسببه من ارتفاع في أسعار التذاكر ومشاكل للمواطنين من إلغاء للرحلات والحجوزات أدت إلى خسائر مادية وتعطل وفوضى للأسر والأهالي بالمطارات.

وفي السياق ذاته، قال النائب د. بدر الملا، إن المسافرين الكويتيين بدأوا العودة للكويت، ويجب على «الطيران المدني» مراعاة نسبة الركاب العائدين، ورفعها حتى تتناسب مع أعداد العائدين ولا تتعرقل عودتهم للكويت مع مراعاة الإجراءات الصحية فالمطارات حول العالم مفتوحة والانفتاح في كل مكان ما عدا الكويت.

وأكد النائب د. حمد المطر أن «الطيران المدني» تتسبب في ارتفاع أسعار تذاكر الطيران بسبب قرار الـ 30 في المئة من مقاعد ركاب الطائرات، لذا يجب رفع هذا القرار، وسرعة حل المشكلة التي تكلف العائلات مبالغ خيالية بلا سبب، خصوصا مع هذه الأيام التي تتجه إلى العودة الطبيعية تدريجيا.

### استذكروا تضحيات شهداء الوطن ومواقف دول الخليج الشامخة

# نواب : ذكرى الغزو العراقي جسدت تلاحم الشعب الكويتي وقدرته على تجاوز الشدائد

أكد أعضاء مجلس الأمة على ضرورة استلهام الدروس من تضحيات الشهداء الأبرار الذين ضحوا بدمائهم من أجل تراب الوطن، والاستفادة من الشعب الكويتي الذي سطر أروع ملحمة في التكاتف والتلاحم في ذكرى الغزو العراقي الغاشم.

وشدد الأعضاء في حساباتهم الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» على ضرورة الالتفاف حول القيادة السياسية والحفاظ على الوحدة الوطنية باعتبارها السبيل الوحيد لاستقرار الكويت وبقائها حرة أبية شامخة.

واستذكر الأعضاء مواقف حكام الكويت الراحلين والدول الشقيقة والصديقة في الدفاع عن الشرعية الكويتية ،مثمنين المقاومة الكويتية في الداخل التي سطرت أروع مواقف المجد والفداء والتضحية والإباء، داعين إلى استخلاص الدروس والعبر من هذه الذكرى التي أظهرت للعالم أجمع قدرة الكويت على تجاوز والشدائد.

وقال نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي إنه يجب أن نستذكر بكل الإجلال والإكبار شهداءنا الأبرار الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل بلدهم كي تبقى الكويت شامخة وعزيزة، مؤكدا أن ذكرى الغزو العراقي مؤلمة إلا أنها جسدت روح تلاحم الشعب الكويتي الأبي.

وأضاف الشحومي في تصريح صحافي «ندين بالشكر والعرفان لكل من ساعد الكويت على استعادة حريتها من الأشقاء والأصدقاء الشرفاء الذي رفضوا الظلم ووقفوا مع الحق «.

ودعا الشحومي إلى أخذ العبر والدروس من البطولات التي جسدها أبناء الوطن لتكون حافزا يعزز الولاء والوطنية لدى الشباب والعمل على زيادة التلاحم والتقارب بين أبناء الشعب بمختلف توجهاته.

ومن جانبه، شدد أمين سر مجلس الأمة النائب فرز الديحاني على ضرورة استلهام العبر والدروس من ذكرى الغزو العراقي الغاشم على دولتنا الحبيبة واستذكار التضحيات التي قدمها أبناء الكويت كافة دون تفرقة بينهم.

وأشار الديحاني إلى الدور البطولي لشهداء الكويت الأبرار والدول الصديقة التي نصرت الحق، داعياً الله عز وجل أن يحفظ الكويت ويجمع أبناءها على كلمة الحق للنهوض بها وتحقيق الرخاء لهذا الوطن.

النائب محمد براك المطير قال» نحمد الله أولا وأخيراً على نعمة التحرير، ويجب أن نستذكر أنه لولا الأخطاء التي وقعت قبل الغزو لما فكر المقبور سيء الذكر صدام حسين في غزو الكويت فهل تعلمنا من هذه الأخطاء وهل تم تقدير وفاء الشعب الكويتي وصموده».

من جهته، بين النائب مبارك الحجرف أنه قبل 31 عاما واجه الشعب الكويتي أكبر طغاة العصر لسببين مهمين وهما حبهم وانتماؤهم لبلدهم، ووضوح عدوهم أمامهم.

وأضاف» أما اليوم فالكويت تواجه العدو الخفي وهو الذي ينخر بها فسادا ولا يخشى في الله إلا ولا ذمة، وبإذن الله ثم بالمخلصين من أهلها سننتصر معتصمين بحبل الله ودعم أهل الكويت».

أما الناب مساعد العارضي فقال» في ذكريا لغزو العراقي الغاشم لا يسعنا إلا أن نحمد الله كثيراً على نعمة الوطن، ونسأله أن يتقبل شهداءنا الأبرار الذين ضحوا بأرواحهم لبقاء وعزة هذا البلد».

وختم بقوله «لذلك المحافظة على وطننا ومحاربة المفسدين هو أسمى ما نقدمه اليوم لهذا البلد العظيم، حفظ الله الكويت وقيادتها وشعبها من كل مكروه».

واستذكر النائب د. محمد الحويلة جريمة الغدر الشنيعة فجر الثاني من أغسطس ١٩٩٠ بمرارة وألم والتي راح ضحيتها كثير من أبناء الوطن العزيز بين شهيد وفقيد، لافتاً إلى أنه «وبقدر الألم كان الإجلال والإكبار لشهدائنا الأبرار الذين ضحوا بحياتهم، وأبنائنا المقاومين البواسل وأشقائنا وأصدقائنا ممن هب لمساعدتنا».

وشدد على أن « تكون الوحدة الوطنية هدفنا وأن تكون الكويت غايتنا السامية في ظل الظروف الدقيقة التي تمر فيها المنطقة».

وسأل الله أن يحفظ الكويت وأميرها وشعبها في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الصباح وولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد الصباح حفظهما الله ورعاهما.

وقال النائب شعيب المويزري إنه «في مثل هذا الوقت من فجر يوم 2 أغسطس عام 1990، غزا الجيش العراقي وطننا غدرا، مستذكرا الأبناء والأحفاد أن ما قام به أشقاؤنا حكاما وشعوبا في مجلس التعاون الخليجي تجاه الكويتيين أمانة في أعناقنا لن تنسى أبدا وليتذكروا كل من وقف معنا من الدول الشقيقة والصديق، فاللهم ارحم شهداءنا».

وقال النائب د.أحمد مطيع العازمي إنه تحل علينا اليوم ذكرى الغزو العراقي الغاشم، مؤكدا أن هذه ذكرى مريرة على نفوسنا وجريمة نكراء بتاريخ أمتنا العربية،مستذكراً الشهداء الأبرار الذين قدموا أرواحهم الزكية فداء للوطن الغالي، سائلا الله لهم الرحمة والقبول الحسن، ودامت بلادنا الكويت عزيزة وحرة أبية عصية على الانكسار».

من جهته، قال النائب سعود أبو صليب إنه «بعد مرور 31 عاما على الغزو العراقي الغاشم على الكويت نستذكر شهداء الكويت الأبرار الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل عودة البلاد، داعيا إلى وحدة الصف في مواجهة الفساد ومصالحة وطنية وعودة أبنائنا المهجرين إلى وطنهم فورا.»

من جانبه، قال النائب د. حسن جوهر «الغزو العراقي الغاشم جسد الغدر والخيانة واستباحة أرواحنا وثروتانا وبفضل من الله رد كيد المعتدي إلى نحره».

وأضاف» ما نعيشه من إجرام بحق بلدنا وأموالنا ومستقبل أجيالنا هو غزو داخلي يجب مقاومته حتى نرد كيد الفاسدين إلى نحورهم، فجبهتنا الداخلية استعادت لحمتها الوطنية الرائعة في 2 /8/ 1990».

وأكد النائب مهلهل المضف انه قبل 31 عاما قدم الشعب الكويتي كل ملحمة مليئة بالدروس والعبر بمواجهة الغزو العراقي الغاشم، والحمد لله الذي أنعم علينا بالتحرير بتلاحم الشعب الكويتي.

من جهته، قال النائب مرزوق الخليفة إن 31 سنة مرت على الغزو العراقي الغاشم صنع فيها شعب الكويت ملاحم بطولية بالروح والدم والتضحيات، بدءا من معركة الجسور مرورا بملحمة بيت القرين الخالدة وصولا الى يوم التحرير العظيم، وعاشت الكويت حرة أبية والرحمة والمغفرة لشهدائنا الأبرار.

واستذكر النائب مهند الساير تضحيات الشعب الكويتي بعد سنوات مرت على ذكرى الغزو العراقي الغاشم والشهداء والأحباب الذين ضحوا بأرواحهم ودمائهم، مستدركا بقوله» ودروس تعلمناها بأن وحدتنا وتكاتفنا سبيلنا الوحيد لتبقى الكويت حرة شامخة وأبية».

من ناحيته، أكده النائب د.عبد العزيز الصقعبي أن الدفاع عن الوطن رسالة لا تنتهي مستذكرا أبطالها وشهداءنا وتضحياتهم ومن سطروا أروع صور التضحية والدفاع عن الوطن بمزيد من الفخر والاعتزاز، مضيفا «ستبقى رسالتهم الخالدة دليلنا لاستكمال الطريق».

وقال النائب ثامر السويط « لا ندرك قيمة الوطن الحقيقية إلا بأيامه العظيمة والاستثنائية والصعبة أيضاً»، مضيفاً «في الثاني من أغسطس فقدنا الكويت الدولة لكنها كانت مغروسة في أعماقنا مرسومة على وجوه أطفالنا مستقلة وحرة في ضمائرنا»،مؤكداً أن ما قدمه الشعب الكويتي في تلك المحنة كان درساً تاريخياً في التلاحم والوفاء.

النواب دعوا إلى استخلاص العبر

# بدر الحميدي يقترح إسناد أعمال النظافة إلى الجمعيات التعاونية بدلا من «البلدية»

بدر الحميدي

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقدمه باقتراح برغبة بإسناد جميع أعمال النظافة ونقل القمامة والنفايات إلى الجمعيات التعاونية في كل منطقة تحت إشراف ومتابعة اتحاد الجمعيات التعاونية بدلا من بلدية الكويت.

ونص الاقتراح على ما يلي: لم تتوان الجهات المختصة عن سبل المحافظة على الصحة العامة، ومن بينها الاهتمام الكامل بمشكلة جمع القمامة من النفايات الناتجة عن المجمعات السكنية والحضرية والأنشطة المعاصرة لها وارتباطها بالكثافة السكانية والأنشطة الصناعية والحرفية واتصل بها من مخلفات البناء.

وقد تطلب أهمية معالجتها وتدويرها الكثير من النفقات والانفاقات مع الشركات المتخصصة لنقلها إلى أماكن تجميعها ومعالجتها من قبل الجهاز المختص ببلدية الكويت ووفقاً للمتابعة من المجلس البلدي ضمن صلاحياته واختصاصاته بمتابعة إجراءات البلدية في هذا الخصوص.

وقد تكبدت الخزانة العامة خلال السنوات الخمس الماضية وعلى سبيل الإشارة أكثر من 124.060.173.000 مليون دينار كويتي التكاليف السنوية لعدد «7» عقود موقعه مع شركات نقل وتجميع نفايات المختلفة ومعالجتها 24.812.034 د.ك مما يظهر تجاوز التكلفة الشهرية لها 2.067.669 د.ك.

وينظم جميع إجراءات رفع ومعالجة النفايات إلى مواقع تجمعها ومن ثم معالجتها وإعادة تدويرها الشركات المتعاقدة مع بلدية الكويت وفقاً للشروط والضوابط المحددة بلائحة النظافة ونقل النفايات المحددة بالقرار الوزاري رقم 139 لسنة 2008 المستند إلى المرسوم بقانون رقم 9 لسنة 1987 في شأن حظر بعض الأفعال المضرة بالنظافة العامة والمزروعات.

وبالنظر إلى أهمية أعمال القطاع التعاوني المتمثل في الجمعيات التعاونية بالمحافظات والتي يتجاوز عددها «83» جمعية تقوم بأداء خدماتها لمناطق وجودها لما تسهم في الأنشطة الاجتماعية والخدمية كما لها من خلال الاتحادات التعاونية إنشاء وتأسيس شركات لأداء خدمات عامة.

كما تعفى هذه الأنشطة من الرسوم الجمركية على ما تستورده من الخارج.

الأمر الذي يكون من الملائم معه إسناد جميع الأعمال ذات الصلة بأعمال النظافة ونقل المخلفات والنفايات بجميع أنواعها من مواقعها إلى أماكن تجميعها وتدويرها من خلال المصانع المتخصصة لهذا الغرض إلى اتحاد الجمعيات التعاونية ليعهد إليها وفقاً لتنظيم متكامل إلى أجهزة متخصصة يجري إنشاؤها بالجمعيات التعاونية بالمحافظات وتتولى دون غيرها – بالتنسيق مع الهيئة العامة للبيئة وسائر الجهات ذات الصلة» والإشراف على هذه الأعمال بما تتطلبه من دعم الدولة مالياً للجمعيات تمكيناً لها من القيام بهذا النشاط المتكامل بجميع ما تتطلبه من توفير المعدات والأجهزة والعمالة والمركبات ومصانع تدوير النفايات والإفادة منها محلياً أو بالتصدير وفقاً للقانون رقم 33 لسنة 2013 في شأن بلدية الكويت والقرار الوزاري رقم 139 لسنة 2008 المشار إليه وتعديلاته.

ولما كان نقل هذا الاختصاص من بلدية الكويت إلى اتحاد الجمعيات التعاونية على النحو السابق البيان وفقا لأحكام القانون رقم 116 لسنة 1962 في شأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها. بقرار من مجلس الوزراء.

وتحقيقاً لما تقدم و وصولاً إلى الصالح العام لخدمة المجتمع ،لذلك أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

إسناد جميع الأعمال والأنشطة ذات الصلة بأعمال النظافة ونقل القمامة والنفايات بجميع أنواعها من جميع المحافظات من خلال الجهود التي تقوم عليها الجمعيات التعاونية في كل منطقة تحت إشراف ومتابعة اتحاد الجمعيات التعاونية بديلا من الأجهزة العامة عليها من بلدية الكويت مع قيام الحكومة بتوفير الدعم المالي لهذه الجمعيات وإعفاء مما يتطلبه العمل من مركبات وأجهزة ومعدات من الرسوم الجمركية.

وتوفير أماكن تجميع النفايات في الجنوب بموقع مشترك للجمعيات التعاونية في الوسط و في الشمال وتدويرها وفقاً للأحكام المنظمة لها بالقرار الوزاري رقم 139 لسنة 2008 المشار إليه وتعديلاته وسائر اللوائح والقرارات ذات الصلة و يكون عائد التدوير للمساهمين في الجمعيات التعاونية . وذلك بالتنسيق مع بلدية الكويت والهيئة العامة للبيئة.